الرسول

علي صدق الرسل من حيث انها بعل الله تعالى خارق للعادة تحديه الرسل لا لانه
علي صدقه ولا شرط المعرفة كون الخارق بعل الله تعالى قصد به تصديق الرسل
لموقوفة علي سبق معرفة ان الله تعالى موجود قادر عالم مريد حي واذا توقفت د
لالة المعجزة علي سبق المعرفة بهذه الصفات لزم توقف معرفة صدق الرسول
المتاخرة عن دلالة المعجزة علي سبق المعرفة بتلك الصفات اخرى والاستدلال بل
الدليل النقلي موقوف علي سبق المعرفة بصدق الرسل فيكون توقفه علي سبق
المعرفة بتلك الصفات احرى واحرى فلو عرفت تلك الصفات بالدليل النقلي لزم
الدور القسم الثاني ما يصح اثباته بالدليل النقلي وهو كل ما لا يتوقف دلالة
المعجزة علي سبق المعرفة به كالسمع والبصر والكلام فان قلت لا نسلم عدم
توقف دلالة المعجزة علي سبق المعرفة بالكلام كيف والمعجزة انما دلت
لها منزلة قول الله تعالى صدق عبدي في كل ما يبلغ عني انها تنزل في الدلالة على
تصديق الرسول منزلة التصديق بالحرسوق الكلام وتساويه في المعنى لان معناه
انما تدل على ان المولى تبارك وتعالى قال صدق عبدي حتى تتوقف حينئذ دلالتها
على سبق المعرفة بان الله تعالى متكلم لا يصح ان يقال فيه صدق عبدي وانما هاذا
المعنى يعرف من خارج بالدليل النقلي والعقلي وهذا كما تقول الاشارة الو
افعة من زيد براسه عند سؤاله عن امر تنزل منزلة قوله نعم او لا عنه لا
يخفى ان معنى ذلك ان هذه الاشارة الفعلية الواقعة من زيد تدل بحساب
الواقعة دلالة اللفظ بنعم او لا وليس معنى ذلك قطعا ان تلك الاشارة من ز
يد تدل على انه قال في الجواب نعم او قال لا كيف وتلك الاشارة تنزل منزلة
اللفظ بنعم او لا في حق الفصيح الذي يتاتى منه الكلام وانه لم يتكلم
وفي حق الابكم الذي يتعذر منه الكلام فافهم تنزل تلك الاشارة من زيد
منزلة الكلام

منزلة الكلام لا يتوقف على كون زيد متكلما في نفس الامر فضلا عن ان يتوقف
على سبق المعرفة بانه متكلم وهذا الجواب عن الاشكال المقرر في السؤال هو
في غاية الوضوح وان كان هذا الاشكال قد استصعبه امام الحرمين وهول
امره جدا واذا عرفت ان هذه الصفات الثلاث لا تتوقف دلالة المعجزة
على سبق المعرفة بها صح ان يستدل عليها بالدليل النقلي وقد اتفق الكتاب وا
لسنة والاجماع على ثبوت هذه الصفات للمولى تبارك وتعالى وقد تكرر
في القران والاحاديث الصحيحة وصفه جل وعلا بانه سميع بصير امر ناه
مبيح محرم مبشر منذر واعد بالثواب متوعد بالعقاب واستدل امام
الحرمين ايضا على اثباتها بدليل عقلي وهو لزوم النقص عند تقدير انتفائها او ا
حد منها فانه يلزم من نفي السمع نقيضه الصمم ومن نفي البصر نقيضه العمى
ومن نفي الكلام نقيضه البكم واتصافه تعالى بالنقص محال لما يلزم عليه
من الاحتياج والافتقار الى من يكمله وايضا فقد اتصف بكمال السمع
والبصر والكلام كثير من المخلوقات فيكون المولى الخالق اولى بها من خلقه
ولا يمكن ان يكون المخلوق اكمل من خالقه والدليل النقلي في هذه الثلا
ثة اقوى من الدليل العقلي فان النقص اللازم عند انتفائها انما عرف في
المخلوق شاهدا ولا يلزم من ثبوت نقص في حق مخلوق ثبوته في حق الخالق الا
ترى ان عدم الاحساس باللذة والالم في حق المخلوق نقص وفي حق مولانا جل
وعز وعلا هو الكمال اذ قبول اللذة والالم نقص في حقه تبارك وتعالى الحق بعد
ان ثبت بالدليل النقلي اتصافه تعالى بالسمع والبصر والكلام والقاعدة
المجمع عليها عقلا ونقلا انه جل وعلا لا يتصف الا بالكمال صح حينئذ ان يد
عي ثبوتها بالدليل العقلي بان يقول لو انتفت او واحدة منها لزم النقص

Copyright © King Saud University